شرط المظلة فى اتفاقيات الاستثمار الدولية وأثره على اختصاص
هيئات التحكيم

إعداد

أحمد حسن محمد على

باحث دكتوراه بقسم القانون الدولى الخاص

كلية الحقوق جامعة عين شمس

الملخص

شرط المظلة هو شرط نصت عليه معظم اتفاقيات الاستثمار الدولية ومفاده تعهد الأطراف المتعاقدة بضمان التقيد ومراعاة أى التزامات تتعلق باستثمارات رعايا الدولة المتعاقدة الأخرى , أى أن الالتزامات التعاقدية التى تنشأ عن عقود الاستثمار التى تبرم بين الدول المضيفة والمستثمرين الأجانب توضع تحت حماية الاتفاقية الدولية , وبذلك ترتقى الالتزامات التعاقدية إلى مرتبة الالتزامات الدولية .

وقد استند المستثمرون الأجانب لهذا الشرط لتحريك إجراءات التحكيم ضد الدول المضيفة للاستثمار , رغم وجود بنود تتعلق بتسوية النزاع فى العقد , بحجة انتهاك الدول المضيفة لالتزاماتها التعاقدية وأن ذلك يعد انتهاكاً لبنود الاتفاقية بموجب شرط المظلة .

فهل استجابت هيئات التحكيم لذلك وقضت باختصاصها بناءً على شرط المظلة المنصوص عليه فى اتفاقيات الاستثمار الثنائية رغم وجود بنود لتسوية المنازعات فى عقود الاستثمار أم كان لها رأى آخر ؟

للإجابة على هذا التساؤل سنقوم من خلال هذا البحث بدراسة تحليلية لشرط المظلة , ونلقى الضوء على ما اتجهت إليه هيئات التحكيم الدولية وبصفة خاصة هيئات التحكيم التابعة لمركز الاكسيد كونها صاحبة حصة الأسد فى القضايا التحكيمية المتعلقة بالإستثمار , فى مسألة القضاء بالاختصاص وفقاً لشرط المظلة .
الكلمات الدالة : اتفاقيات الاستثمار الثنائية , شرط المظلة , التحكيم الدولى .

Abstract

The umbrella clause is a condition stipulated in most international investment agreements, which means that the contracting parties undertake to ensure compliance with and consideration of any obligations related to investments of nationals of the other contracting state, meaning that the contractual obligations arising from investment contracts concluded between host states and foreign investors are placed under the protection of the international agreement, and thus the contractual obligations rise to the level of international obligations .

Foreign investors have relied on this condition to initiate arbitration proceedings against the host countries of the investment, despite the existence of clauses relating to dispute settlement in the contract, on the pretext that the host countries have violated their contractual obligations and that this constitutes a violation of the terms of the agreement under the umbrella clause.

Did the arbitration bodies respond to this and rule on their jurisdiction based on the umbrella clause stipulated in the bilateral investment agreements despite the existence of dispute settlement clauses in the investment contracts, or did they have another opinion?

To answer this question, we will conduct an analytical study of the umbrella condition through research, and shed light on what international arbitration bodies have tended towards, and in the capacity of arbitration bodies affiliated with the OXID Center, as they have the lion's share in arbitration cases related to investment, in deciding the issue of their jurisdiction according to the umbrella condition.

Key words: Bilateral investment agreements, umbrella clause, international arbitration .

المقدمة

درجت الدول الباحثة عن النهوض والنمو والتي يقتصر الادخار الوطنى فيها وعائدات ثرواتها الطبيعية عن الوفاء بالحاجات المتعاظمة لرؤوس الأموال التي تسلمتزمها خططها التنموية , على اتباع سياسات تعمل على تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي , وذلك بتوفير البيئة الملائمة التي تحقق أوجه الضمان المختلفة ضد أيه مخاطر سياسية واقتصادية (١) , ولقد وجدت العديد من هذه الدول ضالتها فى تطوير منظومة الاستثمار لديها حتى تتمكن من تحقيق العديد من المنافع والخدمات التي تساهم بشكل كبير فى تحقيق نهوضها ورخاءها الاقصادى (٢) .

لذلك من الثابت فى عصرنا الحالى تطلع الدول إلى حماية الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيزه عن طريق الدخول فى اتفاقيات الاستثمار الدولية (٣) الثنائية (٤) أو

(١) عصام الدين القصبى , التحكيم فى منازعات الاستثمار , دار النهضة العربية , القاهرة ٢٠١٣-٢٠١٤ , ص ٥ .

(٢) هفال صديق إسماعيل , التحكيم فى منازعات الاستثمار الأجنبي وفق الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية مع أحدث أحكام هيئات التحكيم الدولية وأحكام المحاكم الوطنية , دار منشأه المعارف بالاسكندرية , ط ١ , ٢٠١٧ , ص ٥ .

(٣) احمد حسن محمد على , القانون الواجب التطبيق على تحكيم الاستثمار وأثره فى علاج تعدد التحكيمات , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية , ٢٠٢٤ , ص ٩ .

(٤) تُعرف المعاهدات الثنائية بشكل عام بأنها " معاهدات دولية تبرم بين دولتين من أشخاص القانون الدولى " , انظر د / صلاح الدين عامر , مقدمة لدراسة القانون الدولى العام - ماهيته ومصادرة - الطبعة الأولى , دار النهضة العربية , ١٩٨٤ , ص ٢٣٠ , ويتم تعريف معاهدات الاستثمار الثنائية (BIT) بأنها " معاهدات دولية يتم إبرامها بين دولتين بهدف تشجيع وترقية الاستثمارات بين البلدين ويتم تطبيقها بشكل مباشرة على أشخاص القانون الداخلى وهم المستثمرون الأجانب , وتعد ألمانيا من الدول الأوائل التي قامت بإبرام معاهدة ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار بينها وبين دولة باكستان فى عام ١٩٥٩ , واعتبرت هذه المعاهدة بمثابة نموذج تبنته العديد من المعاهدات اللاحقة بعد ذلك " , للمزيد أنظر , محمد عبد الودود أبو عمر , رسالة دكتوراه بعنوان " الحماية الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر فى إطار اتفاقيات الاستثمار الثنائية " , كلية الدراسات العليا , الجامعة الأردنية , الأردن , ٢٠١٦ , ص ٢٧ وما بعدها ,

المتعددة الأطراف^(١) , حيث لا تكاد توجد دولة من دول العالم إلا وكانت طرفاً في العديد من المعاهدات الدولية المتعلقة بالاستثمار , فقد أبرمت في عام ٢٠٢٠ , (٢١) معاهدة استثمار جديدة , ليصل مجموع معاهدات الاستثمار الدولية إلى (٣٣٦٠) معاهدة , (٢٩٣٤) معاهدات استثمار ثنائية , و (٤١٧) معاهدة تضم أحكام تتعلق بالاستثمار^(٢) .

ومن أبرز الشروط التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية للاستثمار سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف بهدف توفير نوع من الحماية الخاصة للمستثمر الأجنبي شرط يدعى شرط المظلة UMBRELLA CLAUSES , والذي بدوره يقوم بتحويل الالتزامات التعاقدية التي تبرمها الدول المضيفة من المستثمرين الأجانب لالتزامات دولية عن طريق الاتفاقية الدولية .

ويمكن ارجاع هذا الشرط من الناحية التاريخية إلى المادة الرابعة من مشروع الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الخاصة الأجنبية (مشروع ١٩٥٩ - ١٩٥٦ ABS)^(٣) , ويعتبر الباحث الأكاديمي (Ignaz Seidl-Hohenveldern) أول من استخدم مصطلح " شرط المظلة " في بحث نُشر عام ١٩٦١ , حيث أوضح أن هذا

(١) تُعرف المعاهدات متعددة الأطراف بشكل عام بأنها " المعاهدات التي تبرم بين أكثر من دولتين " واصطلح على توسيمها " بالاتفاقيات الإقليمية " , انظر د / حازم محمد عتلم , الوجيز فى القانون الدولى العام - الجزء الأول - الطبعة الرابعة , دار نصر للطباعة الحديثة , ٢٠١٩ , ص ١٠٥ , وتُعرف المعاهدات متعددة الأطراف المتعلقة بالاستثمار بأنها " معاهدات تبرم بين أكثر من دولتين وتشتمل على أحكام الاستثمار فى اطار التكامل الاقتصادى الثنائى والاقليمى وهى تُعرف باتفاقيات التجارة التفضيلية والاستثمار , مثل اتفاقيات التجارة الحرة , واتفاقيات الشراكة الاقتصادية , واتفاقيات التكامل الاقتصادى , عبد الملك عبد الرحمن محمد , رسالة دكتوراه بعنوان " تسوية منازعات الاستثمار فى إطار القانون الدولى العام " , كلية الحقوق , جامعة القاهرة , ٢٠١٣ , ص ٤٢٠ .

(٢) تقرير الاستثمار لعالمى لعام ٢٠٢١ , الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية , ص ١٢٣ , راجع التقرير عبر الموقع الالكترونى الرسمى للونكتاد : <https://unctad.org> , تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٩ .

(٣) Katia Yannaca- Small , Interpretation of the Umbrella Clause in Investment Agreements, OECD Working Papers on International Investment 2006/03 , P4 .

الشرط يضع عقود الامتياز تحت مظلة الحماية التي توفرها معاهدات الاستثمار مما يمنحها حماية قانونية إضافية في إطار تلك المعاهدات (١) ، بعد ذلك تضمنته غالبية اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف باعتباره يمثل اساس لتحقيق الاستقرار في الاستثمارات الدولية ، حيث إن تطبيقه يتشابه مع تطبيق مبدأ العقد شريعة المتعاقدين (٢) .

وقد أثار هذا شرط المظلة خلافاً فقهيّاً حول مشروعيته والدور الذي يقوم به في مجال منازعات الاستثمار الأجنبي ، كما أثار خلافاً حول تفسيره من قبل هيئات التحكيم الدولية التي تنظر القضايا التي يثار فيها هذا الشرط ، الأمر الذي انعكس على قراراتها فيما يتعلق بالاختصاص بنظر الدعاوى التحكيمية من عدمه .
ومن هنا جاءت هذه الورقة البحثية لبيان ماهية شرط المظلة المنصوص عليه في اتفاقيات الاستثمار الدولية والخلاف الفقهي حوله ، وإلقاء الضوء على تأثير هذا الشرط على الحكم بالاختصاص التحكيمي في القضايا المتعلقة بالاستثمار .

أولاً : مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في أن إبرام شرط المظلة يعمل على توفير حماية قانونية مبالغ فيها لصالح المستثمرين الأجانب على حساب الدول المضيفة الطامحة في النمو والنهوض ، فعن طريق هذا الشرط يتحول الالتزام التعاقدى إلى التزام دولى بموجب اتفاقيات الاستثمار ، الأمر الذي ينعكس على اختصاص هيئات التحكيم ، فهناك العديد من هيئات التحكيم قضت بالاختصاص تطبيقاً للشرط واستبعدت بند تسوية المنازعات المنصوص عليه في عقد الاستثمار المبرم بين الطرفين .

يتفرع من الاشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالى:

(١) عقيل كريم زغير ، بحث بعنوان " شروط المظلة وأثرها فى قرارات تحكيم الاستثمار الدولية " مجلة رسالة الحقوق ، السنة الثانية عشر ، العدد الثانى ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٦٣ .

(2) Stephan W. Schill , Enabling Priv Enabling Private Ordering: F dering: Function, Scope and E nction, Scope and Effect of Umbrella Clauses in International Investment Treaties , MINNESOTA JOURNAL OF INT'L LAW , Vol. 18:1 , 2009 , p 1 .

١ - ما المقصود بشرط المظلة المنصوص عليه في اتفاقيات الاستثمار الدولية ؟

٢ - ما هو رأى الفقه القانونى حول مشروعية ودور شرط المظلة ؟

٣ - ما هو أثر إبرام شرط المظلة على اختصاص هيئات التحكيم الدولية فى منازعات الاستثمار الأجنبى ؟

ثانياً : أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلى :

- ١ - بيان المقصود بشرط المظلة .
- ٢ - بيان الآراء الفقهية التى قيلت من جانب الفقه القانونى حول مشروعية شرط المظلة .
- ٣ - إلقاء الضوء على أثر إبرام شرط المظلة على اختصاص هيئات التحكيم الدولية فى منازعات الاستثمار الأجنبى .

ثالثاً : اهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فى كونها تسلط الضوء على موضوع من الموضوعات الهامة فى مجال منازعات الاستثمار الأجنبى , والتى لها آثاراً سلبية على الدول المضيفة للاستثمار , فأياً كانت الصيغة التى يبرم بها شرط المظلة فإن بعض هيئات التحكيم تُفسره تفسيراً موسعاً ومن ثم تلغى جميع الفوارق بين الالتزامات العقدية والالتزامات التعاهدية , ويخضع النزاع لاحكام القانون الدولى بدلاً من قانون العقد , ويصبح الطريق ممهداً أمام هيئات التحكيم لتطبيق الحماية الدولية للمستثمرين الأجانب , مما يزيد من فرصهم فى حسم النزاع لصالحهم على حساب الدول النامية الباحثة عن النهوض والنمو الاقتصادى .

منهج الدراسة :

اتبعت فى هذه الدراسة المنهج التحليلى , وذلك عن طريق تحليل الآراء الفقهية ونصوص الاتفاقيات الدولية واحكام التحكيم الدولية المتعلقة بشرط المظلة , مع الحرص على استخدام العمليات الثلاثة التى يقوم عليها هذا المنهج , بدءً من الاستنباط فى محاولة لاستنتاج كافة الأحكام المتعلقة بالشرط واستخراج دلالتها , ومروراً بالتفسير

بهدف شرح كافة المعلومات المتعلقة به ، ووصولاً للنقد من أجل تقييمه وقياس مدى تأثيره على اختصاص هيئات التحكيم الدولية .

خطة الدراسة :

المبحث الأول : شرط المظلة بين التأصيل المفاهيمي والرأى الفقهي

المبحث الثانى : أثر إبرام شرط المظلة على اختصاص هيئات التحكيم

الدولية

المبحث الأول

شرط المظلة بين التأصيل المفاهيمي والرأى الفقهي

تمهيد وتقسيم :

يُعدّ العقد منذ زمن طويل الوسيلة القانونية الأساسية لإجراء المعاملات بين الأطراف ، بما في ذلك المعاملات التى تجرى بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة للاستثمار ، فمن غير المستغرب أن نجد العديد من معاهدات الاستثمار الدولية تتضمن شرطاً يتعلق بحماية الحقوق التعاقدية للمستثمرين الأجانب ، والذي يطلق عليه " شرط المظلة " ، يتميز هذا الشرط المعروف أيضاً بمبدأ مراعاة التعهدات أو قدسية العقود، بأنه يمنح الالتزامات التعاقدية حماية مطلقة مما يجعلها غير قابلة للانتهاك ، فهو يوفر ضماناً شاملاً ضد أي تدخل في الحقوق التعاقدية ، بغض النظر عما إذا كان هذا التدخل غير تمييزي، أو متماشياً مع الإجراءات القانونية، أو مبرراً بموجب سياسات عقلانية وموضوعية .

فما هو المقصود بشرط المظلة المنصوص عليه لدى الغالبية العظمى من

معاهدات الاستثمار الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف ؟

وهل نال شرط المظلة تأييد من جانب الفقه القانونى أم ثار بشأنه جدل حول

مشروعيته ودوره فى حماية الالتزامات التعاقدية ؟

للإجابة على هذه الاسئلة سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين : نتناول في المطلب الأول ماهيه شرط المظلة , ونوضح في المطلب الثانى آراء الفقه فى شرط المظلة , وذلك على النحو التالى :

المطلب الأول: مفهوم شرط المظلة المطلب الثانى: آراء الفقه فى شرط المظلة

المطلب الأول مفهوم شرط المظلة

شرط المظلة هو شرط تتضمنه معاهدات الاستثمار - الثنائية أو المتعددة الأطراف , ومفاده أن تتعهد الدول الأطراف المتعاقدة بضمان التقيد ومراعاة أية التزامات تعاقدية أو غير تعاقدية تتعلق باستثمارات رعايا الدول المتعاقدة الأخرى (1) , بمعنى أن أية التزامات ناشئة عن عقود الاستثمار أو غيرها توضع تحت مظلة المعاهدة وترتقى إلى مرتبة الالتزام الدولى (2) .

وينحصر دور شرط المظلة فى احترام الالتزامات التعاقدية بموجب التزامات المعاهدة , لأن المعاهدة تهدف بشكل اساسى إلى حماية هذه الالتزامات , حيث ينقلب الالتزام العقدى إلى إلتزام دولى بموجب هذا الشرط , ومن ثم تلتزم هيئة التحكيم بتطبيق القانون الدولى بهدف حماية الالتزامات الواردة فى كل من العقد والمعاهدة وإقضاء قانون العقد , فهذا الشرط يبتغى ثبات الالتزام العقدى وعدم تغييره بما يضر بالمستثمرين الأجانب , بما يعنى عدم تدخل الدولة المضيفة فى إدارة المشروع

(1) طارق محمد عودة الله الشقيرات , رسالة دكتوراه بعنوان " نطاق اختصاص المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار (الأكسيد) , كلية الحقوق , جامعة عين شمس , ٢٠١٩ , ص ٢٥٤ .

(2) Jarrod Wong , UMBRELLA CLAUSES IN BILATERAL INVESTMENT TREATIES: OF BREACHES OF CONTRACT, TREATY VIOLATIONS, AND THE DIVIDE BETWEEN DEVELOPING AND DEVELOPED COUNTRIES IN FOREIGN INVESTMENT DISPUTES, George Mason Law Review, Vol. 14, 2006 ,p144

الاستثمارى بتحديد الاسعار والرقابة عليه باعتباره عملاً يؤثر بالسلب على الاستثمار بسبب التغييرات التشريعية والاحكام الرئيسية بإجازة الاستثمار^(١) .

ويهدف شرط المظلة إلى أمرين : يتمثل الأول في استبعاد اللجوء للمحاكم الوطنية التابعة للدول المضيفة ، تجنباً للتعسف وعدم الوصول إلى حلول عادلة ومنصفة^(٢)، وفتح الابواب للجوء للتحكيم الدولى بناء على عرض الدولة المفتوح الوارد في الاتفاقيات الثنائية ، الأمر الذى يسمح بتدويل منازعات الاستثمار^(٣) .

ويتمثل الثانى فى توسيع مجال تطبيق النصوص التى توفر الحماية الإجرائية للمستثمر فى الاتفاقيات الثنائية للاستثمار ، ومن ثم إلقاء العبء الأكبر على عاتق الدولة المضيفة للاستثمار من خلال فرض إلتزامات عليها لم تتوقعها عن قيامها بإبرام عقد الاستثمار ، إذ أن اعتبار أيّ انتهاك للعقد يمثل انتهاك للاتفاقية الدولية يغني المحكمة التحكيمية من إثبات خرق الدول المضيفة للإلتزامات الجوهرية المنصوص عليها في الاتفاقية، بحيث تكفي لتقرير ذلك مجرد المساس بالعقد^(٤) .

وتظهر أهمية شرط المظلة في إن الاختلاف بين النزاع الداخلي والنزاع الدولي الذي تكون الدول المضيفة طرفاً فيه ، يعتبر من المسائل الهامة والجوهرية في ترتيب آثار مسؤولية الدول ، فالنزاع الداخلي يكون بمخالفة الدولة المضيفة للإلتزامات التعاقدية ، أما النزاع الدولي يقوم على أساس مخالفة الدولة للإلتزامات الدولية بصدد الاستثمار ، ومن المؤكد أن حماية الاستثمارات الأجنبية تكون في مرتبة أعلى إذا ما أخضعت

(١) زهير الحسنى ، بحث بعنوان " من تحكيم العقود إلى تحكيم المعاهدات (شرط المظلة umbrella clause) ، مجلة التحكيم العالمية ، بيروت ، العدد (٣٥) يوليو ٢٠١٧ ، العدد ٣٦ أكتوبر ٢٠١٧ ، السنة السادسة ، ص ٩٤ .

(٢) Öğr. Üye, UMBRELLA CLAUSES IN THE ICSID ARBITRATIONICSID TAHKİMİNDE ŞEMSİYE KLOZLAR , Public and private international law Bulletin , Volume 37, Issue 2 , 2017 , p477

(٣) قبايلي طيب ، رسالة دكتوراة بعنوان " التحكيم في عقود الإستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن " ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري- تيزي وزو ، الجزائر ، ٢٠١٢ ، ص ٢١٠ .

(٤) قبايلي طيب ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

جميع التزامات الدولة التعاقدية للقانون الدولي ، وإذا ما تم اعتبار انتهاك العقد بمثابة انتهاك لمعاهدة حماية الاستثمار الدولية^(١).

ونظراً لأهمية الشرط بالنسبة للدول الرأسمالية الكبرى فقد تم إدراجه في أول اتفاقية ثنائية تتعلق بالاستثمار وهي الاتفاقية المبرمة بين ألمانيا وباكستان في عام ١٩٥٩ ، حيث نصت المادة (٧) منها على أنه " يلتزم الطرفان بأية التزامات أخرى يكون أحدهم قد دخل فيه وذلك فيما يتعلق بالاستثمارات المستثمرتين التابعين للطرف المتعاقد الآخر " (٢) .

وعلى غرار اتفاقية الاستثمار بين ألمانيا وباكستان ورد شرط المظلة في العديد من اتفاقيات الاستثمار الثنائية نذكر منها على سبيل المثال اتفاقية الاستثمار الثنائية المبرمة بين مصر والمملكة المتحدة لسنة ١٩٧٥ والتي تنص الفقرة (٢) من المادة (٢) منها على أنه " يلتزم كل طرف متعاقد بأي التزام يكون قد دخل فيه فيما يتعلق باستثمارات مواطني أو شركات الطرف المتعاقد الآخر " (٣) .

كما تضمنته اتفاقية الاستثمار الثنائية المبرمة بين إيران واليابان لعام ٢٠١٦ ، حيث نصت المادة (٦) منها على أنه " يتعين على كل طرف متعاقد أن يحترم أي التزام دخل فيه فيما يتعلق باستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر " (٤) .

(١) أحمد كاظم الساعدي ، حماية الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي العام ، ط ١ ، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية ، القاهرة ، ٢٠٢١ ، ص ١٩٩ .

(2) Paragraph(2) from article (2) from Egypt - United Kingdom BIT (1975) " Each Contracting Party shall observe any Obligations it may have entered into with regard to investments of nationals or com'lpanies of the other Contracting Party " , Available via the electronic link : <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/1122/download> , date of visit 1/3/2025 .

(3) article (7) from Germany - Pakistan BIT (1959) " Either Party shall observe any other obligation it may have entered into with regard to investments by nationals or companies of the other Party " , Available via the electronic link : <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/1387/download> , date of visit 1/3/2025 .

(4) article (6) from Iran, Islamic Republic of - Japan BIT (2016) " Either Contracting Party shall observe any obligation it has entered into with respect to investments of investors of the other Contracting Party " ,

وتضمنته أيضاً الاتفاقية الثنائية بشأن تشجيع وحماية الاستثمار بين الأردن وإيطاليا لعام ١٩٩٦، حيث نصت المادة (٢ / ٤) منها على أنه " يجب على كل طرف متعاقد أن ينشئ ويحتفظ في أراضيه بإطار قانوني ملائم لضمان استمرارية المعاملة القانونية للمستثمرين ، بما في ذلك الامتثال ، بحسن نية ، لجميع التعهدات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بكل مستثمر محدد " (١) .

وقد تضمنته حتى اتفاقيات الاستثمار متعددة الأطراف وذلك على غرار معاهدة ميثاق الطاقة لعام ١٩٩٤ ، حيث نصت المادة (١٠) منها على أنه " يتوجب على كل طرف متعاقد مراعاة أية التزامات ابرمها مع مستثمر أو استثمار أحد المستثمرين لأي طرف متعاقد آخر " (٢) .

إن صياغة شرط المظلة في شكلها على النحو السالف بيانه لا تخرج عن صياغة المبدأ العام في إن العقد شريعة المتعاقدين (٣) ، ولكن شرط المظلة في حقيقته إذا أخذ بالمعنى الحرفي ، يكون له اثاراً مرعبة بالنسبة للدول المضيفة للاستثمار ، فهو

Available via the electronic link :
<https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/3578/download> , date of visit 1/3/2025 .

(١) للإطلاع على النص الكامل للمعاهدة تصفح الموقع الإلكتروني :

<https://investmentpolicy.unctad.org> , أو من خلال الرابط الإلكتروني :
<https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/3378/download>

تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١ .

(٢) للإطلاع على النص الكامل للمعاهدة باللغة العربية تصفح الموقع الإلكتروني :

<https://www.energycharter.org> , أو من خلال الرابط الإلكتروني :

<https://www.energycharter.org/fileadmin/DocumentsMedia/Legal/ECT-ar.pdf> , تاريخ الزيارة

. ٢٠٢٥/٣/١

(3) Elnur Kərimov , UMBRELLA CLAUSES WITHIN ENERGY CHARTER TREATY , Baku State University Law Review , Volume 4:1 , 2018 , p82.

يرتقى بالالتزامات العقدية لمرتبة الالتزامات التعاهدية ، كون المعاهدة نفسها تقضي بوجوب احترام العقد ، وهكذا فإن هذه البنود هي ابعء من أن تكون تكراراً غير مفيد للمبدأ العام الذي يقضي بأن التعهدات ملزمة لمن تعهد بها " العقد شريعة المتعاقدين " ، حيث إنها تضع العقود بشكل مباشر تحت حماية المعاهدات الدولية المتعلقة بالاستثمارات (١).

المطلب الثانى آراء الفقه فى شرط المظلة

انقسم الفقه القانونى حول مشروعية إبرام شرط المظلة والدور الذى يقوم به فى مجال منازعات الاستثمار الأجنبى بين مؤيد ومعارض ، وسنقوم بطرح وجهات نظر كل فريق منهم وذلك على النحو التالى :

أولاً : الرأى الفقهى المؤيد لشرط المظلة

ذهب بعض الفقه المؤيد لشرط المظلة إلى أن وجود هذا الشرط يمنح حماية كاملة لحقوق المستثمرين الأجانب التعاقدية من أى تدخل من جانب الدول المضيفة قد يأتى من مجرد الإخلال بالعقود أو من أية أفعال أخرى ، ويضيف بأن هذا الشرط يدرج فى معاهدات الاستثمار الثنائية بهدف تلافي عدم التيقن فى القانون الدولي العام بشأن ما إذا كانت أوجه الإخلال بعقود الاستثمار الاجنبى تمثل انتهاكاً للقانون الدولي (٢) .

وذهب البعض الآخر بأن شرط المظلة له أهمية خاصة كونه يحمى المستثمر الأجنبى ضد أى مساس بحقوقه العقدية ، وبصرف النظر عما إذا كان هذا المساس سيصل إلى مرحلة نزع الملكية من عدمه ، ويضيف بأن المساس ببند العقد عن طريق تعديله ، أو إنهاؤه بالإرادة المنفردة من قبل الدولة المضيفة ، أو عدم تنفيذ أى

(١) أحمد كاظم الساعدى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

(٢) أحمد كاظم الساعدى ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

شرط من شروطه , يعتبر مساس بالتزام دولي بموجب شرط المظلة يوجب مسائلة الدولة (١) .

ثانياً : الرأي الفقهي المعارض لشرط المظلة

ذهب بعض الفقه المعارض لوجود شرط المظلة فى ثنايا المعاهدات الدولية المتعلقة بالاستثمار إلى أنه ليس مقبولاً أن نعتبر انتهاك الدول المضيفة لالتزاماتها التعاقدية المبرمة من المستثمرين الأجانب , بمثابة انتهاك أو خرق لالتزامات دولية عن طريق شرط المظلة (٢) .

وذهب البعض الأخر إلى أن الدول المضيفة عندما توافق على إدراج شرط المظلة فى معاهدات الاستثمار الدولية , فإنها تجعل الانتهاكات المترتبة على عقود الاستثمار بمثابة انتهاك للقانون الدولي بموجب المعاهدة , ومن ثم تدويل الالتزامات المترتبة على عقد الاستثمار , وهو أمر غير مقبول . (٣) .

ويرى البعض بأن معاهدة الاستثمار ستحوّل مجرد التزام تعاقدى بين الدولة والمستثمر إلى التزام قانونى دولي , لا سيما إذا تضمنت المعاهدة بنداً يلزم الدولة باحترام هذا العقد (٤) .

وأكد البعض بأنه نظراً لمساوىء هذا الشرط فإن معظم الدول توقفت عن إدراج شرط المظلة فى اتفاقيات الاستثمار الدولية التى ابرمتها مع الدول الأخرى , ووفقاً لاحصائية (الأونكتاد) تم إبرام حوالى (٥٢) اتفاقية ثنائية تتعلق بالاستثمار خلال الأعوام من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧ , لم تتضمن شرط المظلة سوى اتفاقيتين منهم فقط (٥) .

(1) F. A. Mann , British Treaties for the Promotion and Protection of Investments , British Yearbook of International Law, Volume 52, Issue 1, 1981 , p246

(2) Chido Dunn , Oliver Jones , Consent Forced Renegotiation and Expropriation in International Law , Arbitration International, Vol 26, Issue 3 , 2010 , p 395

(3) Ögr. Üye, opcit , p480

(4) Katia Yannaca-Small , IMPROVING THE SYSTEM OF INVESTOR-STATE DISPUTE SETTLEMENT: AN OVERVIEW , OECD Working Papers on International Investment 2006/01 , p 35 .

(5) Mohamed Ahmed , Convergence or divergence: recent trends in the application of the umbrella clauses , Master Programme in Investment Treaty Arbitration Master's Thesis 15ECTS , Department of Law ,Uppsala

ويبدو لى بأن الرأى الثانى المعارض لإبرام شرط المظلة هو الجدير بالتأييد , حيث إن الأصل فى الالتزامات التعاقدية أن العقد هو شريعة المتعاقدين وهى قاعدة تنطبق على عقود الاستثمار الدولية , فعقد الاستثمار الدولى هو شريعة أطرافه , وهو ما اتفقا عليه وتراضيا عليه , وأن الوسيلة التى اتفق عليها أطراف النزاع الدولى الخاص لحل المنازعات المستقبلية فى العقد , هى التى تفصل فى أى نزاع محتمل , لكن عندما تتحول الالتزامات التعاقدية للالتزامات دولية بموجب شرط المظلة , ومن ثم يتم استبعاد وسيلة فض النزاع المتفق عليها فى العقد , فإن ذلك يمثل اعتداء صارخ على إرادة الأطراف ويفقد العملية التحكيمية من فحواها , ويهدم ركن التراضى الذى هو أساس العملية التحكيمية .

ويمكن الرد على ماجاء به الفقه المؤيد لشرط المظلة بأن الشرط يوفر حماية قانونية لحقوق المستثمرين الأجانب التعاقدية من أى تدخل من جانب الدول المضيفة , بأنه ليس مقبولاً أن يكون هناك شرطاً فى ثنايا المعاهدات الدولية يقوم بتوفير حماية قانونية مبالغ فيها تجعل من الالتزامات التعاقدية إلتزامات دولية , يتمتع بها المستثمر الأجنبى وحده دون الدولة المضيفة , فالدولة ليس من حقها أن تذهب للتحكيم بموجب شرط المظلة لإخلال المستثمرين الأجانب لالتزاماتهم التعاقدية .

المبحث الثانى

أثر إبرام شرط المظلة على اختصاص هيئات التحكيم الدولية

تمهيد وتقسيم :

شرط المظلة يجعل من الالتزامات التعاقدية التزامات دولية بموجب معاهدات الاستثمار الدولية , ولكن هل من الممكن أن يقوم المستثمرون الأجانب بتحريك إجراءات الدعوى التحكيمية ضد الدول المضيفة للاستثمار من خلال شرط المظلة المنصوص عليه فى اتفاقيات الاستثمار الدولية للمطالبة بإخلال الدولة بالتزاماتها التعاقدية , وإقصاء بند تسوية المنازعات المنصوص عليه فى عقد الاستثمار المبرم بين الطرفين ؟

وما هو موقف هيئات التحكيم الدولية بالحكم بالاختصاص من عدمه تجاه القضايا التحكيمية التى تقام امامها بالاستناد إلى شرط المظلة لإخلال الدولة بالتزاماتها التعاقدية ؟

لم يستقر قضاء التحكيم الدولى على وتيره واحدة فى تفسير شرط المظلة , حيث إن هناك اتجاه تحكيمى فسر الشرط تفسيرياً واسعاً وقضى باختصاصه بنظر الدعوى , وهناك اتجاه تحكيمى آخر فسر الشرط تفسيرياً ضيقاً ورفض القضاء بالاختصاص .

وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نلقى نظرة حول هذين الاتجاهين , لذلك سنقوم بتقسيمه لمطلبين : نلقى الضوء فى الأول على الاتجاه التحكيمى المتبنى التفسير الواسع لشرط المظلة , ونسلط الضوء فى الثانى على الاتجاه التحكيمى المتبنى التفسير الضيق لشرط المظلة , وذلك على النحو التالى :

المطلب الأول: الاتجاه التحكيمى المتبنى التفسير الواسع لشرط المظلة

المطلب الثانى: الاتجاه التحكيمى المتبنى التفسير الضيق لشرط المظلة

المطلب الأول

الاتجاه التحكيمي المتبنى التفسير الواسع لشرط المظلة

ذهب هذا الاتجاه التحكيمي إلى تفسير شرط المظلة المنصوص عليه في اتفاقيات الاستثمار تفسيراً موسعاً⁽¹⁾ ، حيث اعتبر شرط المظلة حماية قانونية للمستثمر الأجنبي لإخلال الدول المضيفة للالتزامات التعاقدية المنصوص عليها في العقد ، ويعطى الحق لهيئة التحكيم في بسط اختصاصها للنظر في انتهاك الدول المضيفة للالتزامات التعاقدية ، في حالة قيام المستثمر بتحريك إجراءات التحكيم استناداً لهذا الشرط⁽²⁾ .

ومن القضايا التحكيمية التي انتهجت فيها هيئات التحكيم هذا الاتجاه ، قضية شركة (SGS) ضد الفلبين ، وقضية شركة (Malicorp Limited) ضد مصر ، وسنقوم بعرض وقائع هذه القضايا تفصيلاً وذلك على التالى :

أولاً : قضية شركة (SGS) ضد الفلبين

تتمثل وقائع القضية في قيام شركة (SGS) بإبرام عقد مع دولة الفلبين لتقديم خدمات مراقبة وتفطيش البضائع الداخلة والخارجة من البلاد عبر عمليات الاستيراد والتصدير ، وقد تضمن العقد بنداً يحدد اختصاص المحاكم الفلبينية بالنظر في أي نزاعات قد تنشأ بين الطرفين ، ادّعت الشركة أن الفلبين لم تلتزم بسداد بعض المستحقات المالية المترتبة عليها وفقاً للعقد⁽³⁾ ، ونتيجة لذلك قامت بتحريك إجراءات التحكيم ضد الفلبين أمام مركز الاكسيد⁽⁴⁾ .

(1) Anthony C. Sinclair , THE UMBRELLA CLAUSE DEBATE , British Institute of International and Comparative Law, 9th Investment Treaty Forum Public Conference , “The Emerging Jurisprudence of International Investment Law” , London, 14 September 2007 , p20 .

(2) Öğr. Üye, opcit , p 361 .

(3) عمر شتوح ، رسالة دكتوراه بعنوان " التحكيم فى ظل اتفاقيات الاستثمار : تجديد ممارسة التحكيم ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ١ ، ٢٠٢١ ، ص ١٠٠

(4) انشئء المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) من بموجب اتفاقية واشنطن التى انشئت عن طريق البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، ويعتبر مركز الاكسيد الأشهر على مستوى العالم المتخصص فى تسوية منازعات الاستثمارات الأجنبية التى تنشأ بين الدول المضيفة

واسست الدعوى على نص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من الاتفاقية الاستثمار الثنائية بين سويسرا والفلبين لعام ١٩٩٧ ، والتي تنص على أنه " يتم حل المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين طرف متعاقد ومستثمر تابع للطرف الآخر عن طريق المفاوضات ، إذا لم يتوصل الطرفان إلى حل ودى بعد مرور ستة أشهر من التشاور ، يمكن للمستثمر اللجوء إلى المحاكم المحلية للدولة المضيفة ، أو إلى التحكيم تحت مظلة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار" ^(١) ، ونص الفقرة (٢) من المادة العاشرة من الاتفاقية والتي تنص على أنه " يلتزم كل طرف متعاقد بأي التزام تعهد به فيما يتعلق بالاستثمارات التي تقام على اقليمه من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر" ^(٢) .

للاستثمار والمستثمرين الأجانب، وحددت اتفاقية واشنطن النظام القانوني للمركز ، بل وقامت بتحديد الهيكل التنظيمي له والذي يتكون والأمانة العامة وهيئة المحكمين والمجلس الإداري ، ويقوم المركز بتقديم كافة الخدمات التي تتعلق بمجال التحكيم والتوفيق فى المنازعات التي تتعلق بالاستثمار والتي تنشأ بين المستثمر الأجنبي المنتمى لدولة متعاقدة مع دولة متعاقدة أخرى ، وقد بلغ عدد الدول الموقعة على اتفاقية واشنطن لعام ١٩٦٥ حسب التقرير الاحصائى لسنة ٢٠٢١ " ١٥٥ دولة " ، وقد انضمت الدولة المصرية للاتفاقية بموجب القرار الجمهورى رقم (٩٠) لسنة ١٩٧١ ، المنشور فى الجريدة الرسمية فى ١١ نوفمبر ١٩٧١ ، لمزيد من التفاصيل حول مركز الاكسيد انظر ، أحمد جودة العزب ، التحكيم فى اطار المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٢١ ، ص ٦٧ وما بعدها .

⁽¹⁾ Paragraph(2) from article (8) from BIT Philippines - Switzerland BIT (1997) " If these consultations do not result in a solution within six months from the date of request for consultations, the investor may submit the dispute either to the national jurisdiction of the Contracting Party in whose territory the investment has been made or to international arbitration. In the latter event the investor has the choice between

(a) the International Center for the Settlement of Investment Disputes (I.C.S.I.D) " ، Available via the electronic link : <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/2174/download> ، date of visit 17/3/2025 .

⁽²⁾ Paragraph(2) from article (10) from BIT Philippines - Switzerland BIT (1997) " Each Contracting Party shall observe any obligation it has assumed with regard to specific investments in its territory by investors of the other Contracting Party" ، ، Available via the electronic link :

دفعت الغلبين بعدم اختصاص محكمة التحكيم للنظر في النزاع، مؤكدة أنها لم تُبدِ موافقة صريحة على اللجوء إلى تحكيم المركز، وأوضحت أن النزاع المطروح أمام المحكمة نشأ عن العقد المُبرم بين الطرفين، مما يوجب الفصل فيه وفقاً لبنود تسوية المنازعات المنصوص عليها في العقد ذاته. كما شددت على أن أحكام تسوية المنازعات الواردة في الاتفاقيات الدولية تُطبق فقط على النزاعات الناشئة عن الإخلال بالالتزامات الدولية، ولا يمكن اعتبارها بديلاً عن بنود تسوية المنازعات المحددة في العقد^(١).

رفضت المحكمة هذا الدفع وقامت بتفسير شرط المظلة الوارد في الفقرة الثانية من المادة العاشرة من الاتفاقية تفسيراً موسعاً، وخلصت المحكمة من خلال تفسيرها إلى أن أحكام تسوية النزاعات المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية تشمل أيضاً النزاعات الناشئة عن الإخلال ببند العقد. وأكدت في حكمها أن عدم التزام الدولة بالتزاماتها التعاقدية المتعلقة بالاستثمار يُعد انتهاكاً لالتزام دولي بموجب معاهدة الاستثمار الثنائية، وقضت بالاختصاص بنظر الدعوى^(٢).

ثانياً : قضية شركة (Malicorp Limited) ضد مصر

أعلنت الحكومة المصرية في ٢١ يونيو ١٩٩٩ عن نيتها في بناء وتشغيل مطار رأس سدر الدولي، وبناءً على ذلك طرحت الهيئة العامة للطيران المدني مناقصة لتنفيذ المشروع، تقدمت الشركة الانجليزية (Malicorp Limited) بعرض للمناقصة

<https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/2174/download> , date of visit 17/3/2025 .

(١) قبائلي طيب , مرجع سابق , ص ٢٠٢ .

(2) SGS Société Générale de Surveillance S.A. v. Republic of the Philippines (ICSID Case No. ARB/02/6) ,DECISION OF THE TRIBUNAL ON OBJECTIONS TO JURISDICTION, available at The official website of the international Centre for settlement OF INVESTMENT DISPUTES : <https://icsid.worldbank.org/> , Date of visit 15-2 -2022 , and available via the online link: http://icsidfiles.worldbank.org/icsid/ICSIDBLOBS/OnlineAwards/C6/DC657_En.pdf , date of visit 17/3/2025 .

، وتم اختيار عرضها باعتباره الأفضل من الناحيتين الفنية والمالية وفقاً لتقييم الحكومة المصرية (١) .

وقع الطرفان العقد بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٤ وبموجب العقد تلتزم الشركة الانجليزية ببناء وتشغيل وتطوير مطار رأس سدر في مقابل إدارة الشركة للمشروع والاستفادة منه فترة معينة ، ثم تقوم الشركة بنقل ملكية المشروع للدولة المصرية ، ونص العقد على إحالة أى نزاع ينشأ فى المستقبل بين الطرفين يتم للتحكيم أمام مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم (٢) .

نتيجة لعدم استكمال تنفيذ المشروع ، قامت الشركة الإنجليزية في ٢٧ أبريل ٢٠٠٤ برفع دعوى تحكيم ضد مصر أمام مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، مستندةً إلى بند التحكيم المدرج في العقد المبرم بين الطرفين ، وطالبت الشركة بالتعويض نتيجة للأضرار التي لحقت بها جراء إلغاء المشروع ، وفي ٧ مارس ٢٠٠٦ أصدرت محكمة التحكيم التابعة للمركز حكماً يقضي بإلزام الجانب المصري بدفع تعويض قدره ١٤ مليون دولار لصالح الشركة المدعية (٣) .

واجهت الشركة الإنجليزية صعوبات في تنفيذ حكم التحكيم الصادر عن مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، حيث قضت المحكمة الإدارية العليا في مصر بوقف تنفيذه داخل البلاد نظراً لما شابه من أوجه بطلان ، إثر ذلك سعت الشركة إلى

(١) صباح أحمد فرج ، رسالة دكتوراه بعنوان " مصر والتحكيم الدولي فى منازعات الاستثمار دراسة نظرية وتطبيقية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٢٥ .

(٢) هيثم السيد عبد الواحد إبراهيم ، بحث بعنوان " الرقابة القضائية من خلال دعوى بطلان حكم التحكيم ، مجلة الباحث العربى ، تصدر عن المركز العربى للبحوث القانونية والقضائية مجلس وزراء العدل العرب - جامعة الدول العربية ، مجلد ١ ، عدد ١ ، ٢٠٢٠ ، ص ١٨٣ .

(٣) Malicorp Ltd v. The Government of the Arab Republic of Egypt, Egyptian Holding Company for Aviation and Egyptian Airports Company, CRCICA Case No. 382/2004, Award - 7 Mar 2006, Available via the site : <https://jsumundi.com> , date of visit 20-9-2022 , and Available via the online link: <https://jsumundi.com/en/document/decision/pdf/en-malicorp-ltd-v-the-government-of-the-arab-republic-of-egypt-egyptian-holding-company-for-aviation-egyptian-airports-company-award-tuesday-7th-march-2006> .

تنفيذ الحكم خارج مصر عبر إجراءات الحجز على أموال الحكومة المصرية في كل من فرنسا وإنجلترا إلا أن جميع هذه المحاولات لم تُكلل بالنجاح^(١).

قامت الشركة الإنجليزية بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢١ بإعادة إجراءات التحكيم أمام مركز الأكسيد^(٢) ولكنها أسست دعواها في هذه المرة بالاستناد إلى نص المادة (٨) من اتفاقية الاستثمار الثنائية بين مصر والمملكة المتحدة لسنة ١٩٧٥ التي تنص الفقرة الأولى منها على أنه " يوافق كل طرف متعاقد على إحالة أى نزاع قانونى ينشأ بين طرف متعاقد وبين رعايا أو طرف تابع للطرف المتعاقد الآخر بشأن استثمار الأخير فى إقليم الطرف الأول إلى المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار " (٣) , ونص الفقرة (٢) من المادة (٢) منها والتي تنص على أنه " يلتزم كل طرف متعاقد بأي التزام يكون قد دخل فيه فيما يتعلق باستثمارات مواطني أو شركات الطرف المتعاقد الآخر " (٤).

طالبت الشركة المدعية من هيئة التحكيم الحكم لها بالتعويض نتيجة لانتهاك الدولة المصرية لعقد الامتياز المبرم بينهما والذي يعد فى ذات الوقت انتهاكاً لشرط

(١) صباح أحمد فرج , مرجع سابق , ص ٢٢٨

(2) Malicorp Limited v. Arab Republic of Egypt (ICSID Case No. ARB/08/18), Award - 7 Feb 2011, available at The official website icsid : <https://icsid.worldbank.org/> , and available via the online link: http://icsidfiles.worldbank.org/icsid/ICSIDBLOBS/OnlineAwards/C461/DC1911_En.pdf , Date of visit 17-3-2025 .

(3) article (8) from Egypt - United Kingdom BIT (1975) " Each Contracting Party hereby consents to submit to the International centre for the Settlement of Investment Disputes " , Available via the online link : <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/1122/download> , date of visit 17-3-2025 .

(4) Paragraph(2) from article (2) from Egypt - United Kingdom BIT (1975) " Each Contracting Party shall observe any Obligations it may have entered into with regard to investments of nationals or com'l'anies of the other Contracting Party " , Available via the online link : <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/1122/download> , date of visit 17-3-2025

المظلة المنصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة (٢) من الاتفاقية الدولية المبرمة بين مصر والمملكة المتحدة لسنة ١٩٧٥ (١) .

أكدت هيئة التحكيم على أن شرط المظلة (Umbrella Clause) في اتفاقيات الاستثمار الدولية ، يرتقى بالالتزامات التعاقدية إلى مستوى الالتزامات الدولية الملزمة للدولة بموجب الاتفاقية (٢) ، وهذا يعني أن الدولة المصرية بموافقتها على هذا الشرط أصبحت مسؤولة دولياً عن الالتزامات التعاقدية التي التزمت بها تجاه الشركة المدعية ، كما أوضحت الهيئة أن المطالبات التعاقدية التي تم الفصل فيها سابقاً أمام مركز القاهرة الإقليمي لا تتأثر بالمطالبات التي تستند إلى شرط المظلة، لأن الأخيرة تستند إلى التزام دولي وليس مجرد التزام تعاقدي (٣) .

وفي حكمها الصادر في السابع من فبراير من عام ٢٠١١ قضت باختصاصها بنظر النزاع (٤).

ويبدو لي أن هذا الاتجاه التحكيمي منتقد لعدة أسباب سأقوم ببيانها وذلك على النحو :

١ - اختصاص هيئات التحكيم وفقاً لشرط المظلة للنظر في الالتزامات التعاقدية يهدم ركن اساسي في التحكيم وهو ركن التراضي ، فالاطراف اتفقوا على وسيلة لفض المنازعات في العقد المبرم بينهم ، وهذه الوسيلة هي المنوطه بالفصل في الالتزامات التعاقدية دون غيرها ، وبالتالي لا يجوز لهيئة التحكيم المؤسسة على اتفاقية استثمار أن تفصل في المنازعات العقدية التي هي في الاساس من اختصاص جهة أخرى وفقاً للعقد .

(1) ICSID Case No. ARB/08/18 ,opcit , p 38

(2) ICSID Case No. ARB/08/18 ,opcit , p 29

(3) ICSID Case No. ARB/08/18 ,opcit , p 30

(4) ICSID Case No. ARB/08/18 ,opcit , p 47

٢- اختصاص هيئات التحكيم للنظر فى المطالبات العقدية وفقاً لشرط المظلة يمنح المستثمر الأجنبى ميزة وفضلية على حساب الدول المضيفة للاستثمار الباحثة عن النهوض والنمو , والتي لا يكون من حقها أن تقاضى المستثمر وفقاً لهذا الشرط .

٣ - اختصاص هيئات التحكيم وفقاً لشرط المظلة ساعد المستثمرون الأجانب على إعادة إجراءات الدعوى التحكيمية مرة أخرى رغم سابقة الفصل فيها من قبل أمام محاكم أخرى , فى قضية شركة الانجليزية (Malicorp Limited) سألقة البيان , وجدنا الشركة المدعية تقوم بتحريك إجراءات التحكيم ضد مصر وتطالب أمام هيئة التحكيم بالتعويض لاخلال الدولة المصرية بالتزاماتها وفقاً للعقد المبرم بينهما تطبيقاً لشرط المظلة المنصوص عليه فى اتفاقية الاستثمار , رغم سابقة الفصل فى هذه الالتزامات عن طريق إحدى محاكم التحكيم التابعة لمركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي والتي قامت بالفصل فيها بموجب البند المتفق عليه فى العقد , وقامت باصدار حكم تحكيمى يحوز حجية الأمر المقضى به , الأمر الذى أراه إهدار لحجية أحكام التحكيم الدولية ويؤدى بلا شك إلى فقد الثقة التى ولاها الأطراف للتحكيم كوسيلة هامة لفض منازعات الاستثمار الأجنبى .

المطلب الثاني

الاتجاه التحكيمي المتبنى التفسير الضيق لشرط المظلة

على عكس نهج التفسير الواسع ذهب اتجاه تحكيمي يقوم بتفسير شرط المظلة تفسيراً ضيقاً ، بهدف تقييد وظيفة هذا الشرط والتصدي لمحاولات المستثمرين الأجانب للتحايل على المسؤولية الدولية عن كل خرق للالتزامات التعاقدية (١) .

ومن القضايا التحكيمية التي انتهجت فيها محاكم التحكيم هذا النهج قضية شركة (SGS) ضد باكستان ، وقضية شركة toto ضد لبنان ، وسنقوم بعرض وقائع هذه القضايا وذلك على التالي :

أولاً : قضية شركة (SGS) ضد باكستان

تتلخص وقائع هذه القضية في قيام باكستان بإبرام عقد مع الشركة السويسرية (SGS) ، تلتزم بموجبه الشركة السويسرية بتقديم جميع الخدمات المرتبطة بالإفراج الجمركي عن السلع المستوردة ، كما تشمل التزاماتها تنفيذ عمليات الفحص والمراقبة قبل الشحن والتصدير، بهدف ضمان توافق التصاريح الجمركية مع طبيعة السلع المستوردة، بالإضافة إلى تقدير الرسوم الجمركية بدقة ، وذلك بهدف تعزيز كفاءة مصلحة الجمارك الباكستانية (٢) .

نتيجة لخلاف بين الطرفين حول تنفيذ العقد بدأت باكستان بإجراءات تحكيمية ضد الشركة السويسرية أمام محكمة تحكيم في باكستان، استناداً إلى بند التحكيم المنصوص عليه في العقد المبرم بين الطرفين ، وبالتوازي مع هذا التحكيم قامت الشركة السويسرية في نوفمبر ٢٠٠١ برفع دعوى تحكيمية ضد باكستان أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) ، استناداً إلى اتفاقية الاستثمار الثنائية المبرمة بين باكستان وسويسرا عام ١٩٩٥ (٣) .

(١) عقيل كريم زغير ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨ .

(2) Jarrod Wong , opcit , p 150 .

(3) Emmanuel Gaillard , Investment Treaty Arbitration and Jurisdiction Over Contract Claims – the SGS Cases Considered , INTERNATIONAL INVESTMENT LAW AND ARBITRATION : leading Cases from the ICSID, NAFTA Bilateral Treaties

دفعت باكستان أمام مركز الاكسيد بعدم الاختصاص لوجود نص في صلب العقد المبرم بينها وبين الشركة المدعية ينص على إحالة النزاع إلى محكمة تحكيم في باكستان ، وأن إجراءات هذا التحكيم قائمة بالفعل ، في المقابل تمسكت الشركة المدعية باختصاص المركز لنظر جميع المطالب التي تقدمت بها بما فيها إخلال باكستان بالتزاماتها التعاقدية ، حيث إن المادة (١١) من الاتفاقية الاستثمار الثنائية المبرمة بين باكستان وسويسرا تغطي الالتزامات التعاقدية ، والتي نصها كالآتي " على كل من الطرفين المتعاقدين أن يضمن على الدوام التقيد بالتعهدات التي يأخذها على عاتقه فيما يتعلق بالاستثمارات التي يقوم بها المستثمر من الطرف المتعاقد الآخر " (١) .

أشارت هيئة التحكيم في البداية إلى القاعدة التي استندت إليها في تفسيرها لنصوص المعاهدة، مؤكدة أن المفسر يجب أن يسعى إلى تحقيق الأغراض والأهداف التي وضعت المعاهدة من أجلها، وفيما يخص معاهدة الاستثمار الثنائية فإنه ينبغي التأكد من أن تنفيذ أحكامها يحقق تلك الأهداف ، وقد أوضحت الهيئة التحكيمية أن تطبيق قواعد القانون الدولي العرفي عند تفسير المعاهدة يعدّ أمراً جوهرياً.

وانتهت هيئة التحكيم إلى رفض الادعاء بأن المادة ١١ من معاهدة الاستثمار الثنائية تمنح المستثمرين صفة الطرف المتعاقد في الاتفاقيات التي يبرمونها مع أطراف أخرى، مثل العقد الموقع مع شركة "SGS". ورأت أن بنود الاختصاص القضائي الواردة في العقود لا يمكن أن تجعل المطالبات الناشئة عن هذه العقود جزءاً من المطالبات المستندة إلى المعاهدة ، حتى وإن تم رفع هذه المطالبات إلى هيئة التحكيم لإصدار قرار بشأنها ، ونظراً لعدم تقديم دلائل بأن نية الأطراف في العقد كانت ترمي إلى توسيع تطبيق شرط المظلة ، فقد جازمت المحكمة بأن الشرط ينحصر بمسؤولية

and Customary International Law , P326 , 327 , Available via https://cdn.arbitration-icca.org/s3fs-public/document/media_document/media012178511789070investment_treaty_arbitration_eg.pdf , Date of visit 17-3-2025

(١) عمر شتوح ، رسالة دكتوراه بعنوان " التحكيم في ظل اتفاقيات الاستثمار : تجديد ممارسة التحكيم ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ١ ، ٢٠٢١ ، ص ٩٤ .

الدولة المضيفة وفقاً للأحكام الأساسية للاتفاقية الدولية ، ولم يكن في المستطاع توسيعه ليطضمن المسؤولية الناشئة عن العقود (١) .

ثانياً : قضية شركة toto ضد لبنان

نشبت النزاع في هذه القضية عن عقد ابرم بين الطرفين في ١١ ديسمبر ١٩٩٧ ، من أجل بناء طريق سريع يربط بيروت بدمشق ، وحسب زعم الشركة الإيطالية بأن المجلس التنفيذي للمشاريع الكبرى (CEGP) وخليفته مجلس الإنماء والإعمار (CDR) قد ألحقاً أضراراً بالشركة نتيجة لأفعال وتقصيرات مختلفة أثناء تنفيذ المشاريع ، لذلك قامت الشركة الإيطالية (toto) في ١٢ ابريل ٢٠٠٧ بتقديم طلب تحكيم إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (icsid) ، تأسيساً على اتفاقية الاستثمار الثنائية بين لبنان وإيطاليا (٢) .

أكدت الشركة المدعية بأن محكمة التحكيم المختصة بالنظر في إخلال الدولة اللبنانية بالتزاماتها التعاقدية بموجب شرط المظلة المنصوص عليه في المادة (٩) من اتفاقية الاستثمار المبرمة بين لبنان وإيطاليا والذي ينص على أنه " على كل طرف متعاقد أن يراعى أي التزام آخر كان قد اخذه على عاتقه في ما يتعلق باستثمارات موظفه في اراضيه من جانب مستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر " ، وبموجب هذا النص يرتقى الالتزام التعاقدى لمرتبة الالتزام الدولي وفقاً للمعاهدة الدولية (٣) .

اعتبرت هيئة التحكيم أن شرط المظلة المنصوص عليه في الاتفاقية الثنائية للاستثمار بين إيطاليا ولبنان يمكن أن يكون أساساً للطلبات الناشئة عن هذه الاتفاقية دون امتداده إلى المطالب المتعلقة بعقد الاستثمار ، وحيث إن عقد الاستثمار ينص

(1) SGS Société Générale de Surveillance S.A. v. Islamic Republic of Pakistan (ICSID Case No. ARB/01/13) , Available via the electronic link : https://icsidfiles.worldbank.org/icsid/ICSIDBLOBS/OnlineAwards/C205/DC622_En.pdf , date of visit 18/3/2025 .

(2)Wajih G. Abi Farraj , Investment Arbitration : A Little Known Alternative Dispute Resolution Mechanism in Lebanon , A thesis submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Laws Adnan Kassar School of Business , February 2020 , p 31

(٣) عمر شتوح , مرجع سابق , ص ٩٦ .

على أن تتم تسوية المنازعات أمام المحاكم اللبنانية ، فإن هيئة التحكيم ليست مختصة للنظر في المطالبات التعويضية الناشئة عن العقد ، الذي يحيل النزاع إلى المحاكم اللبنانية (١) .

ورأت هيئة التحكيم أن السؤال المطروح عليها يتمحور حول ما إذا كان يمكن اعتبار تصرفات لبنان مخالفة لنص المادة (٩) سالفه الذكر المتضمنة شرط المظلة ، وما إذا كانت بالتالي تقع ضمن اختصاص المحكمة ، للإجابة على هذا التساؤل لابد من تحديد نية الطرفين بنطاق المادة (٩) ، حيث يتعين مراجعة الصياغة المعتمدة المتعلقة عادةً لشرط المظلة في اتفاقيات الاستثمار الأخرى المشابهة ، وأخذ التفسير الذي قيل بشأنه من قبل هيئات التحكيم بعين الاعتبار (٢) .

وبعد أن تطرقت محكمة التحكيم لعدة قضايا مماثلة ، انتهت إلى تبني الرأي المتضمن بأن شرط المظلة منوط بالمطالبات التي تتعلق بالاتفاقية الدولية دون أن تتحول المطالبات التي مصدرها العقد إلى مطالبات متعلقة بالاتفاقية ، ويعبر بعض الفقه عن هذا الرأي بقوله بأن شرط المظلة من الممكن أن يشكل مطالبة تتعلق بشكل اساسي باتفاقية الاستثمار الدولية ، لكنه لا يحول المطالبات التعاقدية إلى مطالبات تتعلق بالاتفاقية (٣) .

أكدت هيئة التحكيم بأن المادة (٩) من الاتفاقية التي تحتوى على شرط المظلة يمكن استخدامها كوسيلة لتنفيذ المطالبات ، إلا أن هذه المادة لا يمكن أن تكون وسيلة ترتقى من خلالها الالتزامات التعاقدية للالتزامات دولية بموجب الاتفاقية ، فالمطالبات العقدية تبقى في الأصل مستندة للعقد وتخضع للقانون الواجب التطبيق لهذا العقد ، وتخضع أيضاً لبند الاختصاص القضائي المنصوص في العقد الذي يحيل النزاع للمحاكم اللبنانية ، ومن ثم لا تكون لهيئة التحكيم اختصاص لنظر المطالبات

(1) Toto Costruzioni Generali S.p.A. v. Republic of Lebanon, ICSID Case No. ARB/07/12 , p 41 , Available via the electronic link : <https://jsumundi.com/fr/document/decision/pdf/en-toto-costruzioni-generalis-p-a-v-republic-of-lebanon-decision-on-jurisdiction-friday-11th-september-2009> , date of visit 18/3/2025 .

(2) ICSID Case No. ARB/07/12 , opcit , p 39

(٣) عبد الحميد الاحدب ، بحث بعنوان " قضية شركة Toto Costruzioni Generali S.p.A ضد الجمهورية اللبنانية ، مجلة التحكيم العالمية ، بيروت ، العدد الخامس ، ٢٠١٠ ، ص ٧٤ .

التعاقدية في ظل اختصاص المحاكم اللبنانية , وذلك على غرار ما تم في قضية شركة (SGS) ضد باكستان (١) .

وانتهت المحكمة في حكمها المتعلق بالاختصاص الصادر في ٢٠٠٩/٩/١١ بأنه فيما يتعلق بالمادة (٩) من الاتفاقية المتضمنة شرط المظلة , بأنها لا تملك اختصاصاً قضائياً فيما يتعلق بالانتهاكات التي تُشكل انتهاكات للعقد في ظل وجود بند اختصاص قضائي في العقد (٢) .

ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه التحكيمي كان صائباً لرفضه القضاء بالاختصاص لنظر المطالبات التعاقدية التي تجد مصدرها في العقد المبرم بين الطرفين , فهذه المطالبات هي محل اختصاص للمحكمة المنصوص عليها في العقد وليست للمحكمة المختصة وفقاً للمعاهدة , فالتفسير الصحيح لشرط المظلة هو أنه يغطي جميع الالتزامات التي تتضمنها الاتفاقية الدولية وليست الالتزامات العقدية التي مصدرها العقد .

ويبدو لي ان هذا الاتجاه يتصدى لجميع محاولات المستثمر الأجنبي لتحريك المسؤولية الدولية ضد الدول لمضيفة بدون وجه حق , بهدف خلق نوع من التوازن بين حقوق المستثمر الأجنبي من ناحية وحماية الدول المضيفة من التعسف الإجرائي من ناحية أخرى , كما أنه يتصدى لحدوث إعادة تحريك إجراءات الدعاوى التحكيمية التي سبق الفصل فيها من قبل عن طريق محاكم أخرى .

(1) ICSID Case No. ARB/07/12 , opcit , p 41

(2) ICSID Case No. ARB/07/12 , opcit , p 46

الخاتمة

أما وقد انتهينا من موضوع الدراسة الموسوم بـ " شرط المظلة فى اتفاقيات الاستثمار وأثره على اختصاص هيئات التحكيم الدولية " بقى لنا أن نسجل أهم النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالى:

أولاً: النتائج :

١- شرط المظلة هو شرط تضمنته الغالبية العظمى من اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف , يرتقى بالالتزامات التعاقدية التى مصدرها عقد الاستثمار المبرم بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبى لمرتبة الالتزامات الدولية عن طريق الاتفاقية الدولية .

٢- ذهب جانب من الفقه القانونى يؤيد وجود شرط المظلة فى ثنايا الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار , باعتباره واحدة من الوسائل التى تحقق حماية كاملة لحقوق المستثمرين الأجانب التعاقدية ضد أى تدخل من جانب الدول المضيفة .

٣- ذهب جانب آخر من الفقه يعارض وجود شرط المظلة كونه يمثل ضمانه مبالغ فيها لصالح المستثمر الأجنبى على حساب الدولة المضيفة , فمن غير المقبول أن تتحول الالتزامات التعاقدية للالتزامات دولية عن طريق معاهدات الاستثمار , وهذا الرأى كان صائباً فيما ذهب إل وقد ايدته الباحث .

٤ - لم يستقر قضاء التحكيم الدولى على وتيره واحده فى تفسير شرط المظلة , فقد ذهب اتجاه تحكيمى إلى تفسيره تفسيراً واسعاً , ومن ثم قضى باختصاصه بنظر المطالبات العقدية وفقاً للشرط , مؤكداً على أن عدم التزام الدولة بالالتزامات التعاقدية يعد انتهاك واضح للالتزامات الدولية بموجب المعاهدة , وهو اتجاه لم يؤيده الباحث نظراً للنتائج التى تترتب على تطبيق شرط المظلة على العملية التحكيمية والدول المضيفة للاستثمار , ولعل أهمها إعادة إجراءات الدعوى التحكيمية التى سبق الفصل فيها من قبل أمام محاكم أخرى , وفقد الثقة فى العملية التحكيمية كوسيلة هامة لفض منازعات الاستثمار .

٥- ذهب اتجاه تحكيمى آخر إلى تفسير شرط المظلة تفسيراً ضيقاً بهدف تقييد وظيفة الشرط والتصدى لمحاولات المستثمر الأجنبى للتحايل على مسؤولية الدولة , مؤكداً على أن الشرط يقتصر دوره فقط فى إثارة مسؤولية الدولة وفقاً

للأحكام الاساسية للاتفاقية , وليس مقبولاً ليضمن المسؤولية الناشئة عن العقود , وهو الاتجاه الذى أيده الباحث حتى يكون التحكيم وسيلة لتحقيق العدالة بين الأطراف وليس وسيلة لتحقيق أهدافاً غير مشروعة للمستثمرين الأجانب .

ثانياً: التوصيات:

١- على الجهات المختصة داخل الدول المضيفة للاستثمار المنوطة بإبرام اتفاقيات الاستثمار الدولية

أن تتباعد عن استخدام العبارات الفضفاضة الواسعة عند صياغة شرط المظلة فى الاتفاقيات الدولية التى ستبرمها فى المستقبل , وأن تقوم بصياغة الشرط بطريقة تقيد من وظيفته بحيث يكون قاصراً على التزام الأطراف باحترام كافة الالتزامات بموجب الاتفاقية الدولية فقط .

٢- إعادة النظر فى اتفاقيات الاستثمار الدولية وبصفة خاصة التى قامت بإبرامها الدولة المصرية مع الدول الأخرى , عن طريق بروتوكول ملحق بها يتضمن تعديل النصوص القانونية المتعلقة بشرط المظلة , بحيث يكون الشرط أساساً لاحترام الالتزامات الناشئة عن الاتفاقية الدولية ولا يمتد إلى الالتزامات المتعلقة بعقود الاستثمار , ويمكن أن نتقترح النص وذلك على النحو التالى :

" كل طرف سيحترم كافة الالتزامات المنصوص عليها فى الاتفاقية وذلك فيما يتعلق باستثمارات المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر " .

٣- على المُحكّمين عند تفسير النصوص القانونية المتعلقة بشرط المظلة فى اتفاقيات الاستثمار الدولية عدم التوسع فى تفسير الشرط حتى لا تتحول الالتزامات التعاقدية لالتزامات دولية بموجب الاتفاقيات الدولية بدون مبرر , وحتى لا يمنح المستثمرين الأجانب مزيه أو افضلية على حساب الدول المضيفة للاستثمار الباحثة عن النمو والنهوض , وحتى لا نجد تكرار للدعاوى التحكيمية بشأن نفس المطالبات أمام محاكم متعددة , مما يفقد التحكيم الدولى للمصداقية والشفافية, التى وكلت إليه من قبل الأطراف على مر العصور .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية :

أ - الكتب القانونية:

- الكتب القانونية العامة :

١- حازم محمد عتلم , الوجيز فى القانون الدولى العام - الجزء الأول - الطبعة الرابعة , دار نصر للطبعة الحديثة , ٢٠١٩ .

٢- صلاح الدين عامر , مقدمة لدراسة القانون الدولى العام - ماهيته ومصادره - الطبعة الأولى , دار النهضة العربية , ١٩٨٤ .

- الكتب القانونية المتخصصة:

١- أحمد حسن محمد على، القانون الواجب التطبيق على تحكيم الاستثمار وأثره في علاج تعدد التحكيمات، بدون طبعه، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ٢٠٢٤ .

٢- أحمد كاظم الساعدي , حماية الاستثمار الأجنبي فى القانون الدولى العام , ط١ , المركز العربى للدراسات والبحوث العلمية , القاهرة , ٢٠٢١ .

٣- حاتم محمد عبد الرحمن، الإجراءات المتوازية في سياق تحكيم الاستثمار، بدون طبعه، دار المحمود لتوزيع الكتب القانونية، القاهرة، مصر، ٢٠٢٤ .

٤- عصام الدين القصبى , التحكيم فى منازعات الاستثمار , دار النهضة العربية , القاهرة ٢٠١٣-٢٠١٤ .

٥- هفال صديق إسماعيل , التحكيم فى منازعات الاستثمار الأجنبى وفق الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية مع أحدث أحكام هيئات التحكيم الدولية وأحكام المحاكم الوطنية , دار منشأ المعارف بالاسكندرية , ط١ , ٢٠١٧ .

ب - الأبحاث القانونية:

١- عقيل كريم زغير , بحث بعنوان " شروط المظلة وأثرها فى قرارات تحكيم الاستثمار الدولية " مجلة رسالة الحقوق , السنة الثانية عشر , العدد الثانى , ٢٠٢٠ .

- ٢- عبد الحميد الاحدب , بحث بعنوان " قضية شركة Toto Costruzioni Generali S.p.A ضد الجمهورية اللبنانية , مجلة التحكيم العالمية , بيروت , العدد الخامس , ٢٠١٠ .
- ٣- زهير الحسنى , بحث بعنوان " من تحكيم العقود إلى تحكيم المعاهدات (شرط المظلة umbrella clause) , مجلة التحكيم العالمية , بيروت , العدد (٣٥) يوليو ٢٠١٧ , العدد ٣٦ اكتوبر ٢٠١٧ , السنة السادسة
- ٤- هيثم السيد عبد الواحد إبراهيم , بحث بعنوان " الرقابة القضائية من خلال دعوى بطلان حكم التحكيم , مجلة الباحث العربى , تصدر عن المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية مجلس وزراء العدل العرب - جامعة الدول العربية , مجلد ١ , عدد ١ , ٢٠٢٠ .
- ج- الرسائل العلمية:
- ١ - أحمد جودة العزب , التحكيم فى اطار المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) , ط١ , دار النهضة العربية , القاهرة , ٢٠٢١ .
- ٢- صباح أحمد فرج , مصر والتحكيم الدولى فى منازعات الاستثمار دراسة نظرية وتطبيقية , رسالة دكتوراه , كلية العلوم السياسية , جامعة القاهرة , ٢٠٢٠ .
- ٣- طارق محمد عودة الله الشقيرات , نطاق اختصاص المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار (الاكسيد) , رسالة دكتوراه , كلية الحقوق , جامعة عين شمس , ٢٠١٩ .
- ٤- عبد الملك عبد الرحمن محمد , تسوية منازعات الاستثمار فى إطار القانون الدولى العام , رسالة دكتوراه , كلية الحقوق , جامعة القاهرة , ٢٠١٣ .
- ٥- عمر شتوح , رسالة دكتوراه بعنوان " التحكيم فى ظل اتفاقيات الاستثمار : تجديد ممارسة التحكيم , كلية الحقوق , جامعة الجزائر ١ , ٢٠٢١
- ٦- قبايلي طيب , رسالة دكتوراه بعنوان " التحكيم فى عقود الإستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن " , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة مولود معمري- تيزي وزو , الجزائر , ٢٠١٢ .
- ٧- محمد عبد الودود أبو عمر , رسالة دكتوراه بعنوان " الحماية الدولية للاستثمار الأجنبى المباشر فى إطار اتفاقيات الاستثمار الثنائية " , كلية الدراسات العليا , الجامعة الأردنية , الأردن , ٢٠١٦

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

- Scientific Theses;

- 1- Mohamed Ahmed , Convergence or divergence: recent trends in the application of the umbrella clauses , Master Programme in Investment Treaty Arbitration Master's Thesis 15ECTS , Department of Law ,Uppsala university , Spring Term 2019 .

- Researches;

- 1- Anthony C. Sinclair , THE UMBRELLA CLAUSE DEBATE , British Institute of International and Comparative Law, 9th Investment Treaty Forum Public Conference , “The Emerging Jurisprudence of International Investment Law” , London, 14 September 2007
- 2- Chido Dunn , Oliver Jones , Consent Forced Renegotiation and Expropriation in International Law , Arbitration International, Vol 26, Issue 3 , 2010
- 3- Elnur Kərimov , UMBRELLA CLAUSES WITHIN ENERGY CHARTER TREATY , Baku State University Law Review , Volume 4:1 , 2018.
- 4- Emmanuel Gaillard , Investment Treaty Arbitration and Jurisdiction Over Contract Claims – the SGS Cases Considered , INTERNATIONAL INVESTMENT LAW AND ARBITRATION : leading Cases from the ICSID, NAFTA Bilateral Treaties and Customary International Law , , Available via https://cdn.arbitration-icca.org/s3fs-public/document/media_document/media012178511789070investment_treaty_arbitration_eg.pdf
- 5- F. A. Mann , British Treaties for the Promotion and Protection of Investments , British Yearbook of International Law, Volume 52, Issue 1, 1981.
- 6- Jarrod Wong , UMBRELLA CLAUSES IN BILATERAL INVESTMENT TREATIES: OF BREACHES OF CONTRACT, TREATY VIOLATIONS, AND THE DIVIDE BETWEEN DEVELOPING AND DEVELOPED COUNTRIES IN FOREIGN INVESTMENT DISPUTES, George Mason Law Review, Vol. 14, 2006 .
- 6- Katia Yannaca- Small , Interpretation of the Umbrella Clause in Investment Agreements, OECD Working Papers on International Investment 2006/03
- 7- Katia Yannaca-Small , IMPROVING THE SYSTEM OF INVESTOR- STATEDISPUTE SETTLEMENT: AN OVERVIEW , OECD Working Papers on International Investment 2006/01 .

- 8- Öğr. Üye, UMBRELLA CLAUSES IN THE ICSID ARBITRATIONICSID TAHKİMİNDE ŞEMSIYE KLOZLAR , Public and private international law Bulletin , Volume 37, Issue 2 , 2017 .
- 9- Stephan W. Schill , Enabling Priv Enabling Private Ordering: F dering: Function, Scope and E unction, Scope and Effect of Umbrella Clauses in International Investment Treaties , MINNESOTA JOURNAL OF INT'L LAW , Vol. 18:1 , 2009 .
- 10- Wajih G. Abi Farraj , Investment Arbitration : A Little Known Alternative Dispute Resolution Mechanism in Lebanon , A thesis submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Laws Adnan Kassar School of Business , February 2020 .